ابن جرير في 2024/01/24

بلاغ لساكنة مدينة ابن جرير

ان الأحزاب الموقعين اسفله، والممثلة بالمجلس الجماعي لمدينة ابن جرير، وبناء على البلاغ السابق الذي من خلاله أعلنا فيه عن دعمنا للسيدة بهية اليوسفي عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية كرئيسة للمجلس الجماعي لمدينة ابن جرير، من اجل خلق مجلس منسجم يؤسس لمرحلة جديدة وجادة، تعمل على بلورة انتظارات وتطلعات الساكنة.

ونظرا لعدم توفق الرئيسة في خلق مجلس قوي ومنسجم، ونظرا للوضع المزري الذي تعيشه المدينة اليوم على مختلف الأصعدة، وللتراجع الملحوظ في جميع الخدمات، مما ترتب عنه استياء كبير لدى عموم المواطنين، فإننا نعلن للراي العام ولكافة ساكنة المدينة ما يلي:

- **نعلن اسفنا عن عدم تحقيق برنامجنا التعاقدي مع الساكنة لغياب ظروف الاشتغال.**
- **نؤكد للجميع ان الوضع الذي أصبحت تعيشه المدينة يحتم على الجميع تغليب المصلحة العامة ونكران الذات.**
- **تراجعنا عن دعم السيدة بهية اليوسفي رئيسة المجلس الجماعي.**

الكاتب الإقليمي
التنسيقية الإقليمية لحزب
الديمقراطيين الجهة بالرحامنة

سيدي محمد
صلاح الخير

عن التنسيقية المحلية لحزب
التجمع الوطني للاحرار
ابن جرير
علي العيادي

كمال نجيب
عن حزب الانصاف

عبد الإله أزطوطي
المنسق الجهوي لحزب التقدم والاشتراكية
PPS

Scanned with ACE Scanner

وزارة الداخلية
عمالة إقليم الرحامنة
الكتابة العامة
قسم الجماعات الترابية
العدد 3.1.2.5 /1681

عمالة إقليم الرحامنة
PROVINCE DE RHAMNA

ابن جرير، في 8 شتنبر 2023

عامل إقليم الرحامنة
إلـــى
السيدة رئيسة جماعة بن جرير
تحت إشراف السلم الإداري

الموضـــــوع: حول مشروع برنامج عمل جماعة ابن جرير للفترة 2023-2027.
المـــــرجـــع: إرساليتكم عدد 1681 بتاريخ 22 غشت 2023.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فتبعا للموضوع المشار إليه أعلاه، والمتعلق بمشروع برنامج عمل جماعة ابن جرير للفترة 2023-2027 والذي توصلت به مصالح العمالة بتاريخ 24 غشت 2023، وبناء على مقتضيات المادة 81 من القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات، والمرسوم 2.16.301 المتعلق بتحديد مسطرة إعداد برنامج عمل الجماعة وتتبعه وتحيينه وتقييمه وآليات الحوار والتشاور لإعداده، ولاسيما المواد 12 و13 منه، وبناء على مقتضيات الصفقة عدد 2022/08 الخاصة بإعداد برنامج عمل جماعة ابن جرير، وبعد دراسة الملف المتعلق بمشروع برنامج عمل الجماعة تبين مايلي:

1. عدم إرفاق المشروع **بالتقارير الخاصة بكل مرحلة من مراحل إعداد البرنامج ومحاضر الاجتماعات** و تقارير الورشات الخاصة باللقاءات المنجزة، طبقا لمقتضيات دليل إعداد برنامج عمل الجماعة ومقتضيات دفتر الشروط الخاصة للصفقة 2022/8 المشار إليها أعلاه وخاصة:
   - تقرير التشخيص (تقرير واقع الحال) كما هو منصوص عليه في دفتر الشروط الخاصة لصفقة اعداد البرنامج بالشق الخاص بالمقتضيات التقنية، الصفحة 13 و 18 منه؛
   - تقرير حول تحديد المشـاريع والأنشـطة ذات الأولوية المنصـوص عليه في دفتر الشـروط الخاصة لصفقة اعداد البرنامج بالشق الخاص بالمقتضيات التقنية، الصفحة 15 و 18 منه؛

   عدم إرفاق مشـروع برنامج عمل الجماعة ب**تقارير اللجان الدائمة وتقرير هيئة المسـاواة و تكافؤ الفرص** طبقا لمقتضيات المادة 11 من المرسوم المشار إليه و دليل إعداد برنامج عمل الجماعة؛

Scanned with ACE Scanner

2. **غياب منظومة تتبع المشاريع والبرامج تحدد فيها الأهداف المراد بلوغها ومؤشرات الفعالية المتعلقة بها بالنسبة لكل مشروع**، طبقا لمقتضيات المادة 11 و 6 من المرسوم المشار إليه، ومقتضيات دفتر الشروط الخاصة بصفقة إعداد البرنامج بالشق الخاص بالمقتضيات التقنية، الصفحة 17 منه وقد تمت الإشارة في الجزء الثامن من المشروع فقط الى فلسفة منظومة التتبع؛

3. **عدم احترام نموذج مصفوفة المشاريع المعتمدة في دليل إعداد برنامج عمل الجماعة**، واعتماد صيغة مختلفة لم تحدد توزيع تكلفة المشاريع بين مساهمة الجماعة ومساهمة باقي الشركاء الآخرين كما لم تبين مدة انجاز المشاريع وجدولتها الزمنية.

4. عدم **التمييز في بلورة وثيقة المشروع بين مصفوفة المشاريع والأنشطة المتعلقة بثلاث سنوات الأولى**، التي تبين التركيبة المالية للمشاريع والجدولة الزمنية لإنجازها، **ومصفوفة برنامج عمل الجماعة لست سنوات** والتي تبين التكلفة التقديرية لكل مشروع والميزانية المتوفرة والفرق في التمويل ومؤشرات الوقع ومؤشرات النتائج، طبقا لمقتضيات دفتر الشروط الخاصة لصفقة إعداد البرنامج التي تنص على أن:

«Le prestataire doit se référer au guide méthodologique du plan d'action de la commune (établi par la Direction générale des collectivités locales) et assurer toutes les actions qui sont exigées au niveau de chaque phase ».

5. عدم **إرفاق المشروع بجذاذات المشاريع fiches projet** التي تبين مكونات كل مشروع وتركيبته المالية وجدولته الزمنية ومؤشرات الوقع ومؤشرات النتائج، طبقا لمقتضيات دفتر الشروط الخاصة لصفقة اعداد البرنامج التي تنص في الصفحة 17 على أن:

« Le prestataire est tenu à établir des fiches projet pour chaque projet programmé au niveau du plan d'action de la commune ».

6. بالرغم من التنصيص على تحديث المرافق الجماعة من خلال ادراج مشروع احداث مقر جديد للجماعة (20 مليون درهم) والمحجز البلدي (4 ملايين) الا أن مشروع البرنامج **لم يتطرق لمجال تحديث أساليب الإدارة وتقوية القدرات**، وخاصة إحداث آليات تهدف إلى تحقيق النجاعة في التدبير (كإحداث

Scanned with ACE Scanner

عدم انسجام بعض مضامين المشروع مع الواقع، حيث تم إدراج بعض المشاريع ضمن البرنامج رغم انتهاء إنجازها، ونذكر على سبيل المثال مشروع قطب الصناعات الغذائية (المشروع رقم 27) في برنامج العمل للولاية السابقة، والذي حددت له نسبة الإنجاز في 80% فيما تم ادراجه من جديد ضمن المشاريع المراد تسريع انجازها (المشروع رقم 72 بالصفحة 65) بتكلفة تقدر 78.2 مليون درهم، في حين أن المشروع قد تم الانتهاء من انجاز شطره الأول منذ بداية سنة 2023.

عدم ادراج بعض الالتزامات المالية السنوية للجماعة في برنامج العمل، ونذكر على سبيل المثال التحويلات التي يتم منحها لجمعية الرحامنة للموارد البشرية ، وجمعية تدبير مراكز القرب، وباقي الجمعيات الأخرى، حيث يفوق مبلغ تحويلات الجماعة لهذه الجمعيات 7،6 مليون درهم سنويا حيث تكتسي هذه الالتزامات طابع الاستمرارية؛

فيما يتعلق بتحليل الوضعية المالية للجماعة (الجزء السابع من برنامج العمل، صفحة 75) فقد **تم بناء تحليل الوضعية المالية على مؤشرات غير مطابقة للواقع**، حيث حدد مشروع برنامج عمل الجماعة، معدل الفائض السنوي للجماعة في 13 مليون درهم بناء على أن الجماعة قد حققت فائضا خلال سنوات 2020 و 2021 و 2022 وصل على التوالي الى مبلغ 8،914 مليون درهم، ومبلغ 11،446 مليون درهم ومبلغ 24،307 مليون درهم، كما ورد في مشروع البرنامج، في حين أن الجماعة لم تحقق، كما هو وارد في الوثائق المحاسبية للجماعة، خلال سنوات 2020 و 2021 و2022 على التوالي سوى فائضا يقدر بمبلغ 1,952 مليون درهم و مبلغ 1,418 مليون درهم و 14,26 درهم (حيث يعزى ارتفاع فائض سنة 2022 الى دعم استثنائي خلال هاته السنة، من خلال الترخيص الخصوصي عدد 310 بتاريخ 6 يونيو 2022 بمبلغ (14،8) مليون درهم، حيث تم الالتزام فقط بمبلغ 6.498.988,97 خلال سنة 2022، فيما سقط باقي مبلغ الدعم الاستثنائي في الفائض السنوي للمداخيل برسم سنة 2022).

من جهة أخرى لم يتم تحليل مديونية الجماعة وقدرتها على الاستدانة، حيث أن الجماعة تؤدي سنويا لفائدة صندوق التجهيز الجماعي سنويا مبلغ 5.372.067.32 كأصل الدين ومبلغ 2.754.982.2 كفوائد عن القرض.

وبناء عليه أعيد إليكم مشروع برنامج عمل الجماعة للفترة 2023-2027 من أجل إرفاقه بالوثائق

Scanned with ACE Scanner